تأسيس المشاريع الصغيرة لفئة الشباب بالمؤسسات الجامعية لتحقيق الانتماء الوطني

د. ابتسام ميلاد حديدان[1] (*) د. آمال ميلاد حديدان[2]

1 قسم علم الاجتماع – جامعة المرقب كلية الآداب مسلاته– ليبيا

2 خدمة اجتماعية– كلية التقنية الالكترونية طرابلس– ليبيا

الملخص

المشكلة التي يطرحها البحث هي التعرف على مدى إمكانية تأسيس مشاريع الصغيرة لفئة الشباب بالمؤسسات الجامعية لتحقيق الانتماء الوطني لديهم ، في إطار أن الظروف المجتمعية قد قادتهم إما إلى الهجرة للحصول على فرصة أفضل للحياة ، إما الانغماس في النزاعات المسلحة وقدرة قياداتها على مدهم بالأموال التي يمكنها أن تعمل على اشباع احتياجاتهم في المرحلة العمرية التي يمرون بها. وتكمن أهمية البحث في كونه يحاول الإشارة

إلى ضرورة وضع حلل لمشكلة بطالة الشباب عبر التركيز على المشروعات الصغيرة كمخرج لذلك ، وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها كطريق يقود إلى الاستقرار بكافة أشكاله بالمجتمع. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها : يعتبر الشباب مصدر لخلق الاستقرار المجتمعي الذي يقود إلى الانتماء الوطني عندما يكونون عناصر كفؤه متعلمه ومدربة ومعده إعداداً قادر على استخدام موارد المجتمع وتسخيرها للحصول على أقصي إشباع ممكن ، يمكن وضع حلول لإشكالية بطالة الشباب واحتياجات سوق العمل كمدخل لخلق انتماء وطني بالاعتماد على توجهات مشروع دستور ليبيا بتمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم ، تعد المشروعات الصغيرة الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة والجهة المكملة والمغذية ، ولها أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، والتدريب على إقامتها وتأسيسها عبر مراكز بالمؤسسات الجامعية يعد طريق للاستقرار بكافة أشكاله بالمجتمع يحقق الانتماء الوطني.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الجامعية ، الانتماء الوطني ، المشاريع الصغيرة ، الشباب.

Summary:

The objective of this research is to identify the extent to which it is possible to foster feelings of national belonging among the youth by establishing small-scale projects within the universities institutions, against the background of social circumstances that have led them either to emigrate in hope of a better life, or to plunge into armed conflicts because of the readiness of the warlords to provide them with enough funds that can fulfil the needs of people at their age.

The importance of the research lies in the fact that it attempts to point to the need for developing solutions to the problem of youth unemployment by focusing on introducing small-scale projects as a way out from this problem. In this

sense, the research underlines the importance of adopting such solutions to pave the way for all forms of stability in the society.

Among the most significant outcomes of the research is that fact that enabling the youth stimulates the creation of social stability which yields in return a sense of nationhood when the members of the society are well-trained, educated, and competent. Consequently, the youths will be in good position and capable of using and harnessing the available community resources to achieve the maximum possible benefits.

The research proposes leveraging the solution of the youth unemployment and the demands of the labour market as a stepping-stone for the creation of national affiliation against the background of the Libyan Constitution Project by empowering the youth and realizing their participation.

Not only the Small-scale projects are instrumental to the medium and large projects, but they are also considered their complementary suppliers. The small-scale projects of the entrepreneurs are of great importance in supporting the economy and contributing to achieving sustainable development at its economic, social and human levels.

Training on establishing Small-scale projects through the centers of Universities institutions is a means to social stability which consequently fosters feelings of national belonging.

Keywords: University institutions, national affiliation, small-scale projects, youth.

المقدمة :

لمعرفة مدى انتماء المرء لوطنه عليه أولاً أن يشعر بذلك الحس بداخله ومن ثم يترجم هذه القيمة الإيجابية لانتمائه على أرض الواقع ، وهذا البحث يزعم أن المؤسسات الجامعية في إطار خدمتها للمجتمع يقع على عاتقها مساعدة خريجها الشباب على تكوين انتمائهم للوطن ، من خلال سلوكهم سلوكيات إيجابية تخلق أشخاص منتمين محبين ملخصين لوطنهم ليبيا مدافعين عنه. وفي هذا السياق قد تناول البحث نظرية الجودة الاجتماعية التي تم توظفيها في

التدريب على تأسيس وإقامة المشاريع الصغيرة كسبيل لتحقيق الانتماء الوطني ، وتم عرض دراسات تناولت الشباب وفرص العمل بينت مدى حاجة الشباب لفرص للعمل ودراسات آخرى تطرقت إلى العلاقة المتبادلة بين المؤسسات الجامعية وسوق العمل والتي أشرت إلى أن مخرجات المؤسسات الجامعية تتعارض مع احتياجات سوق العمل ، وعرض دراسات تتعلق بالمشاريع وريادة الأعمال والمؤسسات الجامعية والتي تعرض التدريب على المشاريع الصغيرة كمخرج لمشكلة بطالة الشباب. كما تناول البحث محور الشباب كمصدر لتحقيق الانتماء ومحور الشباب والبطالة وسوق العمل ومحور أهمية المشروعات الصغيرة وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها.

مشكلة الدراسة:

إن الساحة الليبية يتواجد بها مجموعة من الاختلافات قادت إلى قيام النزعات المسلحة والتي لا تزال تحدث بين الحين والآخر ، وفئة الشباب هم أكثر فئات المجتمع الذين يتم استخدامهم كأدوات تنفيد للعدوات والصراعات المسلحة ، ويستجيب الشباب لهذه الصراعات بسبب ارتفاع معدلات البطالة بالمجتمع الليبي وبين الشباب بشكل خاص ، إذ أن أكثر من ربع الشباب الليبي يعانون من البطالة ونسبة البطالة في تزايد وارتفاع لدى فئة الشباب الجامعيين فحوالي أكثر من ربع الخريجين عاطلين عن العمل ، مما يدفعهم الأمر أما للهجرة وأما الانغماس في النزاعات المسلحة. وهذا الوضع يدعو إلى التفكير في سبل لحماية الشباب الذين هم عماد المجتمع ومستقبله ، وهذا البحث يفترض إنه يمكن للمؤسسات الجامعية أن تقوم بدور فعال في إطار الأدوار المنوط لها القيام بها لخدمة المجتمع ، من خلال تبنيها لبرامج تدريب الشباب وتأهليهم على تأسيس مشاريع صغيرة ومساعدتهم في الحصول على خدمات تمكنهم من رعاية مشاريعهم وتطويرها ، وبذلك تخلق لديهم دافع للانسلاخ عن الصرعات المسلحة وأضرارها على

المجتمع والانتماء للوطن وتطويره وبناءه . والمشكلة التي يطرحها البحث التعرف على مدى إمكانية تأسيس مشاريع الصغيرة لفئة الشباب بالمؤسسات الجامعية لتحقيق الانتماء الوطني وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

1. هل يعتبر الشباب مصدر لخلق الاستقرار المجتمعي الذي يقود إلى الانتماء الوطني .
2. هل يمكن وضع حلول لإشكالية بطالة الشباب سوق العمل كمدخل لخلق انتماء وطني.
3. ما أهمية المشروعات الصغيرة وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها كطريق للاستقرار بكافة أشكاله بالمجتمع.

أهمية البحث:

1. الاهتمام بقضايا الشباب ومشاكلهم كسبيل لتأسيس انتماء مجتمعي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من ثم الانتماء الوطني.
2. بذل الجهود لدمج القضايا المجتمعية التي تحتاج إلى معالجات في قائمة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الجامعية ؛ باعتبارها مصدر الإشعاع الفكري الذي يضئ الطريق أمام المجتمع بأسره.

أهداف البحث:

1. الإشارة إلى مدى وجود إشكالية بين الشباب والبطالة وسوق العمل والعمل على وضع حلول لها كمدخل لخلق انتماء وطني .
2. التأكيد على أن الشباب يعدون مصدر لخلق الاستقرار المجتمعي الذي يقود إلى الانتماء الوطني .

3. التطرق إلى أهمية المشروعات الصغيرة وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها كطريق يقود إلى الاستقرار بكافة أشكاله بالمجتمع.

مفاهيم البحث الاجرائية :

المؤسسات الجامعية : مجتمع علمي يهتم بالبحث عن المعرفة التي من وظائفها الأساسية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

الانتماء الوطني : الشعور بالانضمام للوطن وتكوين علاقة إيجابية وقوية معه للوصول إلى أعلى درجات الإخلاص له

المشاريع الصغيرة : كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه ويتصف بقلة حجم العمالة فيه ، يشتمل على وحدات إدارية محددة ويشغل حيزاً صغيراً ضمن قطاع الأعمال ، يقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة ويشمل القاعدة أو الأساس الذي يؤسس عليه المشروعات الكبيرة والعملاقة فيما بعد.

الشباب : الفئة العمرية الذين يدرسون بالمؤسسات الجامعية حديثي التخرج منها .

نوع البحث والمنهج المستخدم: يعد هذا البحث من البحوث الوصفية باستخدام المنهج الوصفي ، الذي تم استخدمته للربط بين متغير البحث المستقل دور المؤسسات الجامعية في تأسيس المشاريع الصغيرة ورعايتها ، ومتغير البحث التابع تحقيق الانتماء الوطني.

النظرية المفسرة – نظرية الجودة الاجتماعية :

تصور شامل لجودة الحياة اليومية للأفراد تقترح هدف لا للسياسة الاجتماعية وحدها ولكن أيضاً للسياسة الاقتصادية البيئية والسياسات الأخرى ذات الصلة ، وهي تعد معيار يقيس مدى وصول حياة الأفراد اليومية إلى مستوى مقبول. ومن هنا تكمن الأهمية المتزايدة للجودة في

أنها تمثل توجهاً تنموياً يبدأ من أسفل إلى أعلى يعلي من شأن قيم العدالة والمواطنة والتماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتمكن الاجتماعي ، ويؤسس مجتمع يتميز بالعدالة والإنصاف وتحقيق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة ويعبر عن سياسة اجتماعية تسعى إلى مكافحة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين وتهدف إلى تأسيس مجتمع عادل[1]. والباحثتين تريا أنه ينبغي تحسين حياة الشباب بالمجتمع الليبي والانطلاق منهم كنقطة بداية لتحسين بعد الاجتماعي ، الذي من المفترض أنهم يتمتعون فيه بالقدرة على الالتحاق بالوظيفة بمجرد التخرج ، والقدرة على توفير كل ما يحتاجونه لتمكن من بداية حياتهم الخاصة وما تتطلبه من احتياجات الواجب اشباعها حتي لا تحدث المشاكل التي قد تؤدي بهم إلى الانضمام للنزاعات المسلحة ، التي تدار من قبل جهات لها القدرة على مدهم بمراتب عالية تفوق المراتب التي قد يتحصلون عليها في حال التحاقهم بوظائف لدى الدولة ، وتمكنهم من امتلاك ما يرغبون في امتلاكه من سيارات فارهة والقدرة على شراء العقارات السكنية أو ايجارها بدون التفكير في الأقساط المترتبة علي ذلك.

وقد تبلور مفهوم الجودة الاجتماعية أول مرة بوصفه مفهوم سوسيولوجي من خلال مبادرة أطلقها الاتحاد الأوربي عام 1997 خلال اجتماع عقده سبع وأربعون أكاديمي وخبراء في السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية ، وتم في أثنائه تأكيد البعد الاجتماعي ووجهوا انتقادهم إلى الاتجاه السائد داخل الدول التي تعتمد المقاييس الاقتصادية لتحديد جودة الحياة داخل مجتمعاتها ، إذ ينطوي هذا المفهوم كفكرة عامة على تحسين النظام الاجتماعي لتحقيق جودة حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية[2]. وعرفت الجودة الاجتماعية بأنها " المدى الذي يتيح للمواطنين القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم في أوضاع تعزز قدراتهم الفردية ورفاهيتهم"[3].

وهي لذلك تتطلب تمكين الأفراد وتوفير الاقتصاد والموارد الأخرى والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية ومشاركة مجموعة من المعايير والقيم توضح مدى تعزيز جودة العلاقات الاجتماعية من خلال المشاركة والتنمية الشخصية[4]. وفي هذا الإطار يعد تأهيل الشباب وتدريبهم على طرق يتحصلون فيها على وظائف وفق ما يتطلبه سوق العمل ، يعد من وجهة نظر الباحثتين دعوة للمشاركة المجتمعية بصورة إيجابية من قبل الشباب ، الذين سوف يتشغلون للعمل على أن تكون حياتهم ذات جودة ، من ثم تلقائياً سوف يبتعدون تلقائياً عن النازعات المسلحة ، وهذا التدريب للحصول على وظائف يتطلبها سوق العمل يمكن أن ينخرط فيها حتي الشباب الذين تركوا مقاعد الدراسة مبكراً ، وهكذا يتم استيعاب كل الشباب في التدريب والتأهيل ومن ثم سوف ينعكس ذلك عليهم بشكل يقود بالمجتمع إلى الاستقرار.

وتركز نظرية جودة الحياة على أساس إن الناس كائنات اجتماعية أساساً ، وترى أن ما هو اجتماعي يتضمن اعتماد متبادل مؤسسي حسب جدلية العلاقة بين تحقيق الذات للأفراد وكونهم كائنات اجتماعية. ومن الناحية التحليلية تركز النظرية على مجموعتين من العلاقات ما بين مستوى التنمية المجتمعية والتنمية الذاتية الفردية وما بين العالم الرسمي للأنظمة والمؤسسات والمنظمات وعالم الحياة غير الرسمي للأسر والمجموعات والمجتمعات المحلية ، وترى النظرية إن دراسة هذه العلاقات والجدليات تؤدي إلى فهم التغير الاجتماعي وجودة الحياة[5]. وتري نظرية الجودة إن عمليات تحقيق الذات للأفراد وتشكيل الهويات الجمعية سوف يتأثر كل منهما بالآخر لذلك يوجد بينهما اعتماد متبادل وذلك في إطار عمليات الشد والجذب الأساسية التي تمثل التفاعل بين الناس والأنظمة[6].

الدراسات المتعلقة بالشباب وفرص العمل :

. **دراسة محمد تنتوش (2018)** : بعنوان الشباب وسوق العمل الليبي وقد هدفت إلى التعرف على مدى توفر المهارات لدى الخريجين من وجهة نظر أرباب العمـــل ، وقد أظهرت النتائج أن الخرجين في قطاع التعليم يتجهون للبحث عن عمل لضمان وظيفة في القطاع العام وإن كانت في غير مجال تخصصهم ، وذلك لضمان الحصول على مرتب بشكل منتظم ذلك لان مهاراتهم المهنية لا تؤهلهم للانخراط في القطاع الخاص[7].

. **دراسة أمنة فرج المغزازي (2011)** : بعنوان العلاقة بين برامج التحديث المادي واتجاهات الشباب نحو الحداثة ، وقد هدفت إلى التعرف على مدى التغير الذي أحدثه التقدم التقني على تفكير الشباب ونظرتهم للحياة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشباب ينظرون بقلق للمستقبل من حيث فرص الحصول على مال للزواج والحصول على مسكن وتأثيثه والتمتع بالرعاية الصحية[8].

. **دراسة أسماء بشير العلام (2010)** : بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب والتي هدفت إلى التعرف على السياسة الاجتماعية الوطنية لرعاية الشباب وقد كان من أهم النتائج ضرورة تأسيس سياسات اجتماعية تهتم بخلق شباب نموذجي واع مفكر ناضج ، كذلك إيجاد برامج وأنشطة وخطط للموارد البشرية قابلة للنهوض بالشباب[9].

. **دراسة زينب أبوبكر الشريف (2005):** بعنوان حاجات الشباب إلى خدمات التوجيه والإرشاد النفسي ، وقد هدفت إلى التعرف على مدى حاجة الشباب إلى خدمات التوجيه الدراسي والمهني ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه هناك من يحتاج إلى من يوجهه إلى اتخاذ القرار السليم في اختيار التخصص العلمي ، كما أشارت إلى أن هناك من يحتاج إلى تنمية القدرات والميول وبحاجة إلى معرفة المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالعمل المستقبلي[10].

الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الجامعية وسوق العمل:

. **دراسة مرعي على الرمحي (2020)** : بعنوان واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات العملية التعليمية والتدريب ومتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية داخل الدولة الليبية ، استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل من خلال القيام بالإجراءات التالية : توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل ، تعليم أكثر وأفضل اللغات الأجنبية وتقنيات الحاسوب، اتخاد السلوك الملائم وتوجيه البيئة الاجتماعية لتحسين مواقفها من العمل والإنتاج ، العمل على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي وربط قطاع التعليم بقطاعي الصناعة والزراعة[11].

. **دراسة فلاح خلف الربيعي (2019)** : بعنوان تحديات المؤامة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا ، والتي هدفت إلى كشف مدى إمكانية هيكلة النظام التعليمي ليكون قادراً على تلبية احتياجات سوق العمل ، وقد خلصت إلى أن ذلك يمكن من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو في قطاعات الإنتاج غير اللفظي ، وتنويع مصادر الناتج المحلي لزيادة مصادر الناتج المحلي لزيادة المرونة التشغيلية لقطاعات الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة بين الخريجين. وأنه لابد من مواجهة اصلاح النظام التعليمي والاهتمام بالتنمية البشرية لتوليد رأس مال بشري وطني يقود الاقتصاد نحو الازدهار والتقدم الاجتماعي ، وهذا الأمر يستلزم التأكيد على نواحي الجودة والنواحي النوعية[12].

. **دراسة ناصر ساسي الطويري ومحمد على حسن الحاج (2019)** : بعنوان التعليم والمهارة وتحقيق النمو الاقتصادي ، والتي هدفت إلى تحليل أثر الانفاق الاستثماري على قطاع التعليم لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد بينت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي سيكون أكثر مرونة واستجابة للتغيرات إذا تم الانفاق الاستثماري في قطاع التعليم والتدريب على فئة الشباب في

الأجلين القريب والبعيد ، وأن ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما تكون دليل على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، الأمر إلى يدعو إلى ضرورة الاستثمار على قطاع التعليم والتدريب لاكتساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة[13].

. **دراسة أسامة بن سليمان (2007):** بعنوان فاعلية التدريب التحويلي منهل الثقافة التربوية والتي هدفت إلى التعرف على فاعلية برامج التدريب التحويلي التي تنفذها مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات والكليات التقنية لتحقيق الموائمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل ، وقد توصلت نتائجها إلى أن من أهم الأسباب التي دفعت الجامعات والكليات التقنية إلى طرح برامج التدريب التحويلي وإنشاء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر هو الرغبة في تقليل الفجوة بين جهات التعليم والإعداد والتأهيل من جهة وبين جهات التوظيف من جهة أخرى[14].

الدراسات المتعلقة بالمشاريع وريادة الأعمال والمؤسسات الجامعية :

. **دراسة خالد نصار وصالح البلعاوي (2015) :** بعنوان التدريب من منظور ابداعي وانعكاساته على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية ، وقد هدفت إلى معرفة انعكاسات وتأثير ممارسة التدريب من منظور ابداعي على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية ، وقد بينت التوصيات إلى حث القائمين على حاضنات الأعمال بالتعاون مع الطلبة القائمين بأعمال ريادية عند إجرائهم الدراسات العلمية ، ولفت انتباه القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلى أهمية وجود قسم قانوني في صورة نقابة أو جمعية مهنية أو اتحاد يشرف مباشرة على صناعة التدريب بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة[15].

. **دراسة بسمة برهوم (2014)** : بعنوان دور حاضنات الأعمال في ظل مشكلة البطالة لريادي الأعمال ، والتي هدفت إلى التعرف على فاعلية حاضنات الأعمال كونها أداة لحل مشكلة البطالة لدى الشباب من خلال تحويل أفكارهم الابداعية إلى مشاريع ناجحة مدرة للدخل تساعدهم في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، واكسابهم المهارات والخبرات الضرورية التي تؤهلهم للوصول إلى سوق العمل المحلي . وقد خلصت أهم التوصيات إلى طرح المساقات التعليمية المتخصصة بطرق إنشاء المشاريع وإدارتها ضمن الخطط التدريسية الجامعية، والعمل على تخصيص برامج دعم لحاضنات الأعمال لتسهيل الإقراض والتمويل للمشاريع الجديدة[16].

. **دراسة حسين الهرامشة (2014)** : بعنوان اتجاهات طلبة إدارة الأعمال نحو إقامة المشروعات الصغيرة الريادية ، وقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات طلبة إدارة لأعمال نحو إقامة مشروعات الصغيرة الريادية ، وكذلك التعرف على مدى توجه الطلبة للإقدام على إقامة المشروعات الصغيرة الريادية وما هي الأسباب التي تساعدهم على تحقيق مكانة في المجتمع من خلال مشاريعهم. وكشفت أهم التوصيات بإدخال مساق ريادة الأعمال ضمن مواد تخصص إدارة الإعمال ، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على الجوانب العملية في مساق إدارة المشروعات الصغيرة من خلال تبادل الحبرات من منظمات أعمال موجودة بالدولة[17].

. **دارسة خليل النمروطي (2012)** : بعنوان بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها ، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية ، وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين من خلال قدرتها على إيجاد فرص عمل لعدد كبير الايدي العاملة وخلق مداخل لهم. وأشارت أهم التوصيات إلى أن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة هي أحد الحلول لمواجهة مشكلة البطالة ، وأن مزيداً من

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في القطاعات الأقل نمواً يعني مزيد من النمو المتوازن ولابد في هذه الحالة الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية من القطاع الرائد من خلال إقامة مشاريع مكملة له[18].

التعقيب على الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة ثلاثة محاور: الشباب وفرص العمل ، والمؤسسات الجامعية وسوق العمل ، المشاريع وريادة الأعمال والمؤسسات الجامعية ، وهذه المحاور الثلاث تشير إلى الدور الذي ينبغي أن تمارسه المؤسسات الجامعية في علاج مشكلة بطالة الشباب الخريجين حتي يتمكنوا من الحصول على فرص عمل جيدة ، الأمر الذي يبعدهم عن الانغماس في النزاعات المسلحة التي قد يضطرون إلى التوجه إليها أمام انحسار مشاركتهم في الاقتصاد الليبي وسوق العمل.

الشباب كمصدر لتحقيق الانتماء :

يعد الشباب أحد الموارد البشرية الرئيسية للأمم والركيزة الأولى في أية عملية تنموية فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضروريتها إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفء المتعلم والمدرب والمعد إعداداً جيداً لن يكون لهما أية قيمة ؛ وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن.

تبرز أهمية الشباب من حيث كونهم أكثر الفئات رغبة في التجديد وتطلعاً إلى تقبل الحديث من الأفكار والتجارب لذلك فإنهم يمثلون مصدر أساسي من مصادر التغيير في المجتمع، وتتميز مرحلة الشباب بأنها مرحلة عمرية مليئة بالحيوية والقدرة على التفاعل الإنساني

وفيها يزداد تقدير الشباب للنزعة الاستقلالية وتأكيد الذات ويزداد فيها اهتمام الشباب بحياتهم المهنية. ويعد الشباب في المجتمع الليبي أحد أهم خصائص التركيب السكاني فقد بلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 34 سنة نسمة يشكل الذكور فيهم حوالي (31842) نسمة بنسبة (15.08%) من إجمالي عدد السكان وعدد الإناث حوالي (30329) نسمة بنسبة (15.08%) من الجمالي عدد السكان[19]. وقد ارتفع هذا العدد سنة 1995 إلى حوالي (1766604) نسمة يشكل الذكور فيهم (893856) نسمة بنسبة (20.36%) من إجمالي السكان ، وتمثل الإناث فيهم (872748) نسمة بنسبة (19.88%) من إجمالي عدد السكان[20].

التوزيع العددي والنسبي للطلاب الملتحقين بالدراسة حسب إحصاء 2006

المرحلة الأساسية	عدد الطلاب الليبيين الملتحقين بالدراسة 2006					
	الذكور		الإناث		المجموع	
مرحلة التعليم الثانوي وما يعادلها	21665	%24.54	22062	%24.78	441927	%24.65
مرحلة ما فوق الثانوي ودون الجامعة	51322	%5.68	49219	%5.54	100541	%5.61
مرحلة التعليم الجامعي فما فوق	93761	%10.37	11466	%12.88	20827	%11.6
المجموع	366748	%100	38947	%100	720695	%100

المصدر: محمد تنتوش – الشباب وسوق العمل

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين كانوا في المراحل التعليمية المختلفة عام 2006 والذين لابد أن يكونوا حالياً في سوق العمل ، والبيانات تشير إلى أن التركيب العمري بالمجتمع الليبي ترتفع فيه نسبة الشباب. وهذا يعد مؤشراً مهم يبين أنه يمكن:

1. ايجاد نهج اقتصادي يحدد الشباب على أنهم عنصر أساسي للتنمية الاقتصادية لبلدهم ، ويعزز حصولهم على الفرص الاقتصادية باعتبارها أساسية لتنميتهم.
2. ايجاد نهج اجتماعي أكاديمي يربط الشباب بالمجتمع المدني والساحة التعليمية ويتيح لهم الفرص والتدريب والدعم لمشاركتهم النشطة ومشاركتهم في الحياة العامة.
3. ايجاد نهج اجتماعي ثقافي يحلل أدوار الشباب في الهياكل القائمة ويدعم الحوار بما في ذلك الحوار بين الأجيال حول هذه الهياكل[21].

الشباب والبطالة وسوق العمل :

دعت توجهات مشروع دستور ليبيا تمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم حيث نصت المادة 33 " تهيئ الدولة البنية المناسبة لتنمية النشء والشباب وتوفر سبل للرفع من قدراتهم وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية ، وفتح فرص العمل أمامهم ومشاركتهم في التنمية واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الإنسانية ، وتمكينهم في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية ". ودولة ليبيا قد شهدت ولازالت زخم شبابي من حيث الحجم والنسبة ، حيث مثلت نسبة الشباب في التحول الديموغرافي قوة عمل عالية تفوق حجم السكان المعالين الذين دون الخامسة عشر سنة والسكان البالغين ست وخمسون فما أعلى، وهذا يستوجب تحقيق استثمار في الرأس المال البشري الشبابي [22].

تشير البيانات الإحصائية ارتفاع معدلات البطالة بالمجتمع الليبي بشكل عام ولدى الشباب بشكل خاص ، إذ أن أكثر من ربع الشباب الليبي يعانون من البطالة ونسبة البطالة في تزايد وارتفاع لدى فئة الشباب الجامعيين ؛ فحوالي أكثر من ربع الخريجين عاطلين عن العمل. وقد شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تردياً واسعاً في أوضاعها الاقتصادية مما كان له الأثر السلبي البالغ على سوق العمل الداخلي تشغيلاً وبطالة ، حيث شهدت مختلف مؤشرات التشغيل

بين فئة الشباب تردي سريع وفي بعض أبعاده خطير ، فقد تراجعت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الشباب من (72.3%) عام 2012 إلى (48.6%) عام 2015 حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد ، كما تشير البيانات إلى تزايد البطالة بين الشباب بشكل مفجع حيث تقدر نسبتها (41%) عام 2015 بينما بلغت (12.7%) فقط على الصيد الدولي[23].

ومن أبرز العوائق التي تسبب البطالة بين الشباب الاقتصاد الريعي المعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط وما يرتبط بذلك من سياسات وقيم وسلوكيات ، من ذلك الضعف الشديد في القطاعات الإنتاجية وتركز التوظيف في القطاع الحكومي وبالتالي ارتفاع بند الأجور والرواتب وما تقدمه الدولة من دعم ، مما ترتب على هذه السلوكيات التعفف من المهن اليدوية والميل إلى المهن المكتبية بشكل عام. وبالرغم من جهود الدولة الكثيفة الهادفة لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبي ؛ لا يزال النفط يمثل (73%) من الناتج المحلي والاجمالي و(95%) من عائدات الصادرات وحوالي (93%) من الإيرادات العامة. ومن العوامل الأخرى للبطالة ضعف القطاع الخاص وضعف قدرته على توحيد مواطن العمل وضعف تحفيزها وجذب الشباب اليها ، وكذلك ضعف مهارات وكفاءات المتخرجين من التعليم لأسباب متعددة تعود لخصائص النظام التعليمي حيث اشتكي (30%) من أصحاب الشركات عن ضعف المهارات للشباب جريحي المؤسسات العلمية والمعاهد الفنية[24]. وهذه العوائق مجتمعة تدعو إلى :

. تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى على الأقل ، وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه على توفير مواطن عمل للشباب وتوفير الحوافر الجاذبة لتحقيق ذلك.

. اعتماد حملات إعلامية وتوعوية واسعة لإعلاء قيمة العمل بكافة مفرداته لدى الشباب بما في ذلك العمل اليدوي ، وادماج مواد ضمن المقررات بكافة المراحل التعليمية تحض على

العمل المنتج ، وعلي دور العمل في بناء ورح المواطنة وقيم الاعتماد على الذات وقيم المشاركة المجتمعية.

. الإعداد لخطة وطنية متكاملة للإصلاح تستهدف تنويع النشاط الاقتصادي بتدعيم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة[25].

وسوق العمل الليبي يفتقر إلى العمالة الماهرة وهو لا يستطيع استيعاب الأنشطة الاقتصادية الوطنية ، بالرغم من إن حجم الاستثمارات المنفقة فيه ضخمة تقدر بحوالي (4834.95) مليون دينار وذلك بسبب تدنئ كفاءة العامل الليبي المستخدم ، وقد حاولت السياسة الاقتصادية في الدولة الليبية التركيز على زيادة استخدام العمالة الوطنية بهدف القضاء على أكبر حجم من البطالة داخل سوق العمل ، إلا أن هذا الاجراء قاد إلى عملية استبدال البطالة الاجبارية بآخرى مقنعة مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة[26].

والأمر يحتم وجوب التركيز على سياسة الاستثمار في الموارد البشرية من فئة الشباب بشكل خاص عن طريق التعليم الجيد والتدريب ، والانفاق المخطط على هذه المجالات كماً ونوعاً والرفع بمهارات فئة الشباب نحو حسن الاستخدام ، وإدارة الموارد واطلاق العنان للطاقات الإبداعية والموارد الكامنة فيهم على نحو يؤدي إلى الارتقاء بهم. وذلك يستوجب الاهتمام بالقطاعات المنتجة والمؤهلة لعنصر الشباب والتي على رأسها المؤسسات الجامعات والمعاهد الفنية المختلفة ، من خلال اعتماد التعليم التطبيقي للمناهج المدروسة في تلك المؤسسات والمعاهد ، ومواكبة العلوم التكنولوجية المستخدمة الحديثة والمتطورة والمجهزة بأحدث التجهيزات ، وكذلك تجهيز العناصر المؤهلة من فئة الشباب ووضع الضوابط التي تضمن سير العملية التعليمية بالشكل الأمثل وفي الطريق الصحيح ، فالتعليم لم يعد مقتصر على الاطلاع على مدى

واسع من المعرفة فحسب بل الأهم من ذلك ضرورة التسلح بعمق بالقدرة التفسيرية للمعرفة وبناء القدرات الملائمة للأنماط الحديثة من التعليم والتي أصبحت مطلوبة وبقوة في مواقع العمل[27].

أهمية المشروعات الصغيرة وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها:

تعد المشروعات الصغيرة أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي لا يمكن الاستهانة بها ، بل أن هذه المشروعات تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة والجهة المكملة والمغذية لها سواء في الإنتاج أو التسويق. ولاشك للمشروعات الصغيرة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصاديا كبيراً وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي[28].

من مزايا المشروعات الصغيرة أنها تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر ، وهي تنشط في القطاع التجاري القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الذي يشمل فئة الإنتاج الحيواني كتربية المواشي والدواجن والنحل والطيور ، والتصنع الزراعي والذي يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية ، والبناء والانشاء وتصنيع التقنيات والأدوات. كما أنها تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه المواد ، كما أنها تشكل بيئة مناسبة للابتكار والابداع وخاصة في قطاع الصناعة. كما أن من أهم مزايا المشروعات الصغيرة أنها تعد أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية. ففي الدول العربية تتراوح نسبة البطالة ما بين (8 – 30%) ، بينما تبلغ نسبة البطالة في اليابان التي تعتمد على المشروعات

الصغيرة ما نسبته (4.7%) ، ذلك لأن المشروعات الصغيرة في اليابان تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة[29].

في التجربة اليابانية التي تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة واحدة من أغنى التجارب العالمية وبمثابة نموذج يمكن أن يحتذي به من قبل كل الدول الراغبة في تمنية اقتصادياتها ، عملت على توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك من خلال اعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة. وفي التجربة الكورية تم إنشاء هيئة تشجيع تشجع المشاريع الصغيرة تقدم الدعم لها عبر توفير برامج للخدمات والتدريب. وفي التجربة الأمريكية تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لمساعدة وتطوير المشاريع الصغيرة مثل التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة ، كما تم تطوير مؤسسات مسؤولة على إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة تهدف إلى مساعدة أصحابها لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة ، تقوم بتزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية ، كذلك تم إقامة مراكز تطوير المشاريع بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغيرة من أعمال ، وقد كان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة[30]. وفي تجربة دولة السودان تم تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية جاناً لأصحاب المشاريع الصغيرة ، كما تم عقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع ، كما أنه في تجربة دولة سنغافورة كان يتم تصميم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها[31].

نتائج البحث :

إجابة التساؤل الأول :

يعتبر الشباب مصدر لخلق الاستقرار المجتمعي الذي يقود إلى الانتماء الوطني عندما يكونون عناصر كفؤة متعلمة ومدربة ومعدة إعداداً قادر على استخدام موارد المجتمع وتسخيرها للحصول على أقصى إشباع ممكن. ويعد الشباب في المجتمع الليبي أحد أهم خصائص التركيب السكاني وهذا يدعو إلى تعزيز حصولهم على الفرص الاقتصادية باعتبارها أساسية لتنميتهم ، وايجاد نهج اجتماعي أكاديمي يتيح لهم الفرص والتدريب والدعم لمشاركتهم النشطة ومشاركتهم في الحياة العامة ، وايجاد نهج اجتماعي ثقافي يحلل أدوار الشباب في الهياكل القائمة ويدعم الحوار بما في ذلك الحوار بين الأجيال حول هذه الهياكل.

إجابة التساؤل الثاني:

يمكن وضع حلول لإشكالية بطالة الشباب وسوق العمل كمدخل لخلق انتماء وطني بالاعتماد على توجهات مشروع دستور ليبيا بتمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم حيث نصت المادة (33) فيه على ذلك ، في الوقت الذي تشير فيه البيانات الإحصائية ارتفاع معدلات البطالة بالمجتمع الليبي بشكل عام ولدى الشباب بشكل خاص وارتفاعها لدى فئة الشباب الخريجين الأمر الذي يدعو إلى تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولي على الأقل ، وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من توفير مواطن عمل للشباب بالشراكة مع المؤسسات الجامعية ، اعتماد حملات إعلامية وتوعوية واسعة لإعلاء قيمة العمل بكافة مفرداته لدى الشباب بما في ذلك العمل اليدوي ، وادماج مواد ضمن المقررات بكافة المراحل التعليمية تحض على العمل المنتج.

إجابة التساؤل الثالث :

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة وأهمية التدريب في إقامتها وتأسيسها كطريق للاستقرار وتحقيق الانتماء الوطني من خلال فئة الشباب ، من كونها أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي ، والأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة والجهة المكملة والمغذية لها ، ولها أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فتدريب الشباب وخاصة الجامعيين على إقامتها وتأسيسها يعد طريقاً للاستقرار بكافة أشكاله بالمجتمع ، وخاصة في حالة توفير المساعدات لها سواء كانت مساعدات فنية أو تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، ومن خلال إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية ، واتخاذ الخطط والبرامج الاستراتيجية بواسطة مراكز متخصصة في المؤسسات الجامعية ، فكل ذلك سوف يعمل على مساعدة الشباب الجامعين بعد قيامهم بها على العمل لدعم الاقتصاد وبتالي سوف يشعرون بالانتماء الوطني من خلال الشراكة الاقتصادية .

التوصيات :

. إقامة مراكز تطوير مشاريع صغيرة بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغيرة من أعمال كسبيل لتحقيق الانتماء الوطني لفئة الشباب.

(*) Email: basma_mem@yahoo.com

(1)سامح فوزي (2007) ، المواطنة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ص33.

(2) شحاته صيام (2012) ، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 123.

(3) حمدي على (2011) ، الأسس النظرية والأبعاد الإمبريقية للجودة الاجتماعية ، مجلة القصيم ، السعودية ، ص 165.

(4)سامح فوزي (2007) ، مرجع سابق ، ص 33.

(5) سارة البلثاجي (2016) ، الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، بيروت ، ص ص 60 – 64

(6) جون سكوت (2009) ، خمسون عالما اجتماعياً أساسياً المنظرون المعاصرون (ترجمة) محمود نحمد حلمي ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ص 65.

(7) محمد تنتوش (2018) ، الشباب وسوق العمل الليبي ، وزارة الشباب ، طرابلس .

(8) أمنة فرج المغزازي (2011) ، العلاقة بين برامج التحديث المادي واتجاهات الشباب نحو الحداثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية العلوم الاجتماعية.

(9)أسماء بشير العلام (2010) ، دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم الخدمة الاجتماعية .

(10) زينب أبوبكر الشريف (2005) ، حاجات الشباب إلى خدمات التوجيه والإرشاد النفسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع .

(11) مرعي على الرمحي (2020) ، واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي ، بحث منشور على شبكة الأنترنيت .

(12) فلاح خلف الربيعي (2019) ، تحديات المؤامة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا ، بحث منشور على شبكة الانترنت .

(13) ناصر ساسي الطويري ومحمد على حسن الحاج (2019) ، التعليم والمهارة وتحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة البحوث الأكاديمية ، ص ص 34 – 46.

(14) أسامة بن سليمان (2007) ، فاعلية التدريب التحويلي منهل الثقافة التربوية ، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، ص ص 155 – 185.

(15) خالد نصار و صالح البلعاوي (2015) ، التدريب من منظور ابداعي وانعكاساته على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية ، أعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية ، بغداد ، ص ص 127 – 135.

(16) بسمة برهوم (2014) دور حاضنات الأعمال في ظل مشكلة البطالة بريادي الأعمال ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية الاقتصاد ، قس إدارة أعمال .

(17) حسين الهرامشة (2014) اتجاهات طلاب إدارة الأعمال نحو إقامة المشروعات الصغيرة الريادية ، رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء ، كلية التجارة .

(18) خليل النمروطي (2012) ، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية الاقتصاد.

(19) مصلحة الإحصاء والتعداد (1984) ، ص11

(20) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان علم 1995 ، ص 42.

(21) محمد سعيد جوهري (2006) ، صناعة الشباب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، ص5.

(22) فريق خبراء (2019) ، حالة الشباب الليبي اليوم الفرص والتحديات ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، طرابلس ، ص4.

(23) ناصر ساسي الطويري ومحمد على حسن الحاج (2019) ، مرجع سابق ، ص 35

(24) فريق خبراء (2019) ، مرجع سابق ، ص25.

(25) ناصر ساسي الطويري ومحمد على حسن الحاج (2019) مرجع سابق ، 44.

(26) فريق خبراء (2019) ، مرجع سابق، ص31.

(27) ناصر ساسي الطويري ومحمد على حسن الحاج (2019) ، مرجع سابق ، ص 47.

(28) محمود ضياء (2012) ، التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد التاسع ، ص 142.

(29) محمد بن شايب محمد و فيصل سعدي (2019) ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ت المجلد الرابع ، العدد الستون ، ص 64.

(30) خالد السهلاوي (2009) ، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، دار العلا ، وهران ، ص18.

(31) نبيل عبدالرؤوف إبراهيم (2016) ، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ، أكاديمية الشروق ، بيروت ، ص87.